

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٣٥٣

الاثنين، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد زاغايوف
	الأرجنتين السيدة بيرسيبال
	الأردن السيدة قعوار
	أستراليا السيد كوينلان
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد ندوهونغريهي
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد دولاتر
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأردن، وأستراليا، وجمهورية كوريا، ورواندا، وشيلي، وفرنسا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2014/872)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1471506 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تعارض الصين استغلال وجود انتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتباره سببا يدعو إلى إدراج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جدول أعمال مجلس الأمن. ينص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين. إن لكل من أجهزة الأمم المتحدة مهامها وولايات خاصة بها. وليس لمجلس الأمن متدنى معنيا بالتدخل في مسائل حقوق الإنسان، بل لا ينبغي إضفاء الطابع السياسي على مسائل حقوق الإنسان أساسا. يواجه السلم والأمن الدوليان في الوقت الراهن العديد من التحديات الجسام، وينبغي أن يلتزم مجلس الأمن التزاما صارما بمسؤولياته، فضلا عن التركيز على تناول المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين حقا.

وما تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تتسم بالتعقيد والحساسية. وعليه، فإن في دعم الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وصون السلم والاستقرار فيها، فضلا عن مواصلة الحوار والتشاور باعتبارهما وسيلة لحل المسائل، مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المعنية، وينبغي أن يكون الاتجاه الذي تعمل صوبه جميع الأطراف معا. وينبغي أن يبذل مجلس الأمن مزيدا من الجهد بهدف تيسير الحوار وتخفيف حدة التوتر والامتناع عن القيام بكل ما من شأنه أن يتسبب في تصعيده. إن إدراج مجلس الأمن لحالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جدول أعماله كي يشارك في حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد سيعمل ضد تلك الأهداف ولا يمكن إلا أن يضر أكثر مما ينفع.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة وحسب. أود أن أبدأ بقراءة الرسالة التي وجهتها مجموعة من ١٠ أعضاء في المجلس إليكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس المجلس في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وجاء في الرسالة ما يلي:

”نحن الموقعون أدناه أعضاء في مجلس الأمن – الأردن، أستراليا، جمهورية كوريا، رومانيا، شيلي، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية – نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

”ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء جسامة انتهاكات حقوق الإنسان واتساع نطاقها المبين بالتفصيل في التقرير الشامل الذي أعدته لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، على النحو الوارد في الوثيقة S/2014/276. فهذه الانتهاكات تهدد بأن يكون لها أثر في زعزعة استقرار المنطقة وصون السلام والأمن الدوليين.

”ولهذا، نكتب إليكم طالبين بأن تُدرج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسمياً على جدول أعمال المجلس دون الإخلال بالبند المتعلق بعدم الانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونطلب عقد جلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عملاً بالمادة ٢ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، كما نطلب بأن يُقدّم أحد كبار المسؤولين في الأمانة العامة، وأحد كبار المسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، رسمياً، إحاطة إعلامية لمجلس الأمن في إطار ذلك البند من

طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت. وبناء على ذلك، سأطرحه الآن للتصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الاتحاد الروسي والصين

المتنعون عن التصويت:

تشاد ونيجيريا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اعتمد جدول الأعمال المؤقت.

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/872) من ممثلي الأردن، وأستراليا، وجمهورية كوريا، ورواندا، وشيلي، وفرنسا، ولكسمبرغ، ولتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عملاً بطلب من ممثلي الأردن، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية الوارد في الوثيقة S/2014/872، لعقد جلسة للمجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال

جدول الأعمال، بما يُمكن أعضاء المجلس من الحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة العامة عن هذه الحالة وآثارها على السلام والأمن الدوليين“. (S/2014/872)

يسعى الأعضاء العشرة في المجلس الذين وقعوا على الرسالة بالدرجة الأولى إلى إنشاء بند جديد من جدول الأعمال، ”الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“، الذي يمكن للمجلس بموجبه، على وجه الاستعجال وبعد ذلك حسب الاقتضاء، النظر في خطورة الحالة المتدهورة لحقوق الإنسان في ذلك البلد. وبالنظر إلى الخطورة والطابع المنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والخطر الذي يهدد صون السلام والأمن الدوليين، فإننا لا نعتبر أن هذا يمكن أن يُنظر فيه على النحو المناسب من قبل المجلس على أساس مخصوص أو غير رسمي.

ثانياً، هناك جلسة رسمية للمجلس في إطار بند جديد من جدول الأعمال يجب أن تعقد اليوم. تنص المادة ٢ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس على أن يدعو الرئيس مجلس الأمن إلى الاجتماع بناء على طلب أي عضو من أعضاء مجلس الأمن، وقد مضى أسبوعان منذ طلب ١٠ أعضاء من المجلس هذا الاجتماع. ونرى بالتالي أنه ينبغي لنا الآن الشروع في أن نعتمد جدول الأعمال، وبند الموضوعي ”الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2014/872، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من ممثلي الأردن، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

في ضوء طلب إدراج المسألة في جدول الأعمال المؤقت، وفي ضوء التعليقات التي أدلى بها ممثلا الصين وأستراليا، أقترح

التي خلص إليها المكتب. ومع ذلك، فإن زيادة تواتر حالات الهجمات الإلكترونية وخطورتها تثير قلقاً متزايداً.

وقد عملت لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان على إسماع صوت عدد كبير من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما وضعت خريطة طريق كي تنقيد بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتتقيد بمعايير حقوق الإنسان العالمية. وخلصت اللجنة إلى أن "خطورة تلك الانتهاكات ومداهها وطبيعتها تكشف عن وجود دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر" (S/2014/276، المرفق، الفقرة ٨٠). كما أعادت اللجنة تشكيل لهجة النقاش بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقامت بتغييرها. وليست المسألة النووية فحسب هي ما يستحق الاهتمام الدولي والعمل. ومن شأن مناقشة هذه الشواغل في مجلس الأمن اليوم أن تسمح بإجراء تقييم واتخاذ إجراءات أكثر شمولاً عند معالجة شواغل الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وتقيداً بالتزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب القانون الدولي تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها من الجرائم الدولية الأشد خطورة. كما يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن حماية سكان جمهورية كوريا، والنظر في الآثار الأوسع نطاقاً المترتبة على الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان المبلغ عنها فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وللمرة الأولى منذ ١٥ عاماً، حضر وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مناقشة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام، واجتمع مع الأمين العام، ليؤكد التزام بلده بمواصلة الحوار واستمراره. كما قامت جمهورية كوريا بأنشطة دبلوماسية نشطة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا، وشرق أفريقيا، وشرق آسيا، وقد شاركت بمزيد من الموضوعية مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

"الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، سألقت هذه الجلسة وسوف نستأنف، بعد استراحة قصيرة، لنواصل النظر في هذا البند من جدول الأعمال.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد إيغان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): يجتمع مجلس الأمن في وقت تحتذب فيه الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اهتماماً وقلقاً عالمياً متزايداً. وقد صدر تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة المعنون "حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" في وقت سابق من هذا الشهر (A/69/276، المرفق). واتخذت الجمعية العامة قرارها ١٨٨/٦٩ المعنون "حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر أصدر مكتب التحقيقات الاتحادي التابع للولايات المتحدة تقريراً يزعم فيه أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت هي المسؤولة عن الهجوم الإلكتروني الذي استهدف شركة سوني بيكتشرز إنترتينمنت في الآونة الأخيرة.

والأمين العام على علم بتقرير مكتب التحقيقات الاتحادي، كما أنه على دراية بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أنكرت أن يكون لها أي صلة بذلك. والأمم المتحدة غير مطلعة على المعلومات التي تستند إليها النتائج

الديمقراطية. والاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة المقدمة إلى البلد عالية الجودة وتعمل على إنقاذ الأرواح، ولها أثر يمكن قياسه على حياة الفئات الأشد ضعفا. بيد أن جهود الاستجابة يعوقها العجز في التمويل الذي تفاقم بسبب الجزاءات المفروضة.

وسيوافق العام المقبل الذكرى السنوية السبعين لنهاية الحرب العالمية الثانية، وتأسيس الأمم المتحدة، فضلا عن تقسيم شبه الجزيرة الكورية. وظلت المسألة الكورية بدون حل فترة طويلة، ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية هشة وغير مستقرة. وقد ظلت العلاقات بين الكوريتين في مواجهة طريق مسدود، وتفرق أفراد الأسرة الواحدة فترة طويلة للغاية.

وسيكون استئناف حوار تتوافر فيه المصداقية والمشاركة الهادفة خطوة هامة نحو التغلب على المواجهة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية وينبغي أن يكون ذلك مواكبا للجهود المبذولة لكفالة المساءلة. وستواصل الأمم المتحدة مشاركتها على الجبهتين وتعتمد في ذلك على الدعم النشط من المجتمع الدولي، لا سيما بلدان المنطقة. وستكتسي مواصلة الجهود الدولية أهمية في دعم تلك الجهود. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تعمل على جعل عام ٢٠١٥ عاما محوريا من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وللمضي قدما صوب شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية تنعم بالسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد زيرييهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشير إلى أن المفوض السامي يعتذر لعدم تمكنه من مخاطبة المجلس اليوم بنفسه.

بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل. وتتيح إشارات المشاركة هذه فرصة هامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لمضاعفة الجهود الرامية إلى بناء الثقة وإجراء الحوار وإقامة التعاون على كل المسارات. كما أنها تتيح فرصة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعمل مع المجتمع الدولي على تحسين حالة حقوق الإنسان والأحوال المعيشية للشعب في البلد.

وقد أصدرت جمهورية كوريا بيانا رسميا يوضح اعتراضها على قرار الجمعية العامة الأخير بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية عن رد فعل قوي من حكومته بشأن اجتماع مجلس الأمن اليوم. وعلى الرغم من أن جمهورية كوريا قد أثارت إمكانية إجراء تجربة نووية رابعة في بيانها التي صدرت مباشرة قبل تصويت اللجنة الثالثة وبعده، فإن بيانها الأخيرة قد امتنعت عن ذكر إشارات من هذا القبيل.

ويشير الأمين العام إلى أن المجتمع الدولي قد ظل قويا وموحدا في التأكيد على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكنها أن تحظى بمركز دولة حائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهناك إجماع دولي قوي على الحاجة إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لانهوية على نحو يمكن التحقق منه. وفي ذلك السياق، لا تزال المحادثات السداسية الأطراف آلية مجدية لتحقيق نزع السلاح النووي بصورة لا رجعة فيها، وصون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ولا يزال البيان المشترك لعام ٢٠٠٥ إطارا سليما لتناول تلك المسائل من خلال الحوار والتفاوض.

وفي حين أن عدم الانتشار، والتحديات السياسية وحقوق الإنسان، والتحديات الاقتصادية والأمنية مترابطة ويعزز كل منها الآخر، تحت الأمم المتحدة الدول الأعضاء على زيادة المساعدات الإنسانية للمحتاجين في جمهورية كوريا الشعبية

يتقاطع مع التمييز الجنساني، فإنه يزيد من ضعف المرأة ويحد بشدة من الفرص المتاحة أمامها. كما استخدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحرمان من الحق في الغذاء للسيطرة على شعبها وإخضاعه. وتسببت الإجراءات التي يتخذها المسؤولون في موت مئات الآلاف من الأشخاص، وفقا للجنة، خصوصا خلال فترة المجاعة في التسعينيات - كما ألحقت أضرارا بدنية ونفسية دائمة بالناجين.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وجدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن ٨٤ في المائة من الأسر المعيشية - أي ٨ إلى ٩ أسر من أصل كل ١٠ أسر - لا تستهلك ما يكفي من الغذاء. ووفقا للاستقصاء التغذوي الوطني الأخير الذي أجري في عام ٢٠١٢ فإن ٢٨ في المائة من الأطفال دون الخامسة يعانون من التقزم الناجم عن سوء التغذية ونحو امرأة تقريبا من بين كل ٤ نساء تم تجويعها كثيرا مما يجعلها تخاطر بولادة سابقة لأوانها أو لأطفال يعانون من نقص في الوزن.

ومواطنو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يتمكنون من الفرار من البلد قد يقعون ضحايا لشبكات الاتجار، وتواجه النساء كثيرا الزواج القسري أو البغاء القسري. وإذا ما أعيدوا قسرا، يواجهون الاضطهاد والتعذيب والإجهاض القسري والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، بل والإعدام بإجراءات موجزة.

وأعربت اللجنة عن أعظم مشاعر الرعب حيال نظام معسكرات الاعتقال السياسي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - كوانليسو - الذي يعاني فيه السجناء من التجويع المتعمد، والسخرة، والإعدام، والتعذيب، والاعتصاب، والإجهاض القسري، ووآد المولودات. وقدرت اللجنة أن مئات الآلاف من السجناء قد قضوا نحبهم في تلك المعسكرات

في وقت سابق من هذا العام، تكلم ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضوح شديد في المجلس بشأن "همجية ووحشية" الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت ضد الشعب الكوري خلال الحرب العالمية الثانية (S/PV.7105، ص ٥٧). وسرد السفير ري تونغ إيل المذابح وعمليات الاختطاف والتجنيد القسري، والسخرة والاسترقاق الجنسي، الذي قال إنه "انتهك كرامة المرأة الكورية والأمة الكورية قاطبة" (المرجع نفسه).

هذا هو نوع العطف الذي نسعى إلى إيجاداه للضحايا في شبه الجزيرة الكورية اليوم - ضحايا الإبادة والقتل والاسترقاق والتعذيب؛ ضحايا الاعتصاب والإجهاض القسري وغيره من أشكال العنف الجنسي؛ ضحايا الاضطهاد على أساس سياسي وديني وعنصري، واضطهاد جنساني؛ الأشخاص الذين نقلوا قسرا؛ الذين تم اختطاف أحبائهم أو اختفوا من دون أثر؛ الأشخاص الذين تم تجويعهم عمدا فترات طويلة.

واستنادا إلى لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان عن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ارتكبت تلك الجرائم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة واسعة النطاق ومنهجية بوصفها سياسة متعمدة موجهة من أعلى مستويات الحكومة. في العديد من الحالات، تشكل تلك الجرائم جرائم ضد الإنسانية. وتقرير اللجنة (S/2014/276، المرفق) معروض على أعضاء المجلس اليوم. ونادرا ما استرعت لائحة الاتهام الواسعة النطاق للجرائم الدولية اهتمام المجلس. وتوثق اللائحة نظاما شموليا يتسم بحرمان وحشي وقسري من الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، فضلا عن الحرمان من الحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية تكوين الجمعيات.

تصنيف سونغ بون، لمعايرة الولاء المتصور للدولة، يولد التمييز المدمر والواسع النطاق في جميع أنحاء البلد. وحيثما

الشعبية الديمقراطية اجتماعا لم يسبق له مثيل مع المقرر الخاص. وأعربت أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، للمرة الأولى عن رغبتها في قبول المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإن المفاوضات الثنائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان قد أعادت فتح التحقيقات في الادعاءات باختطاف المواطنين اليابانيين. ويحدوني الأمل في أن تجرى هذه العملية بشفافية وحسن نية، مما يؤدي إلى معرفة الحقيقة وتوفير سبل الانتصاف للأسر. وسيكون من المهم أيضا توضيح عمليات الاختطاف المبلغ عنها من جمهورية كوريا وفي أماكن أخرى.

وقد تتيح جميع هذه التطورات فرصة لتغيير حقيقي. وبيّنت بلدان أخرى في المنطقة في الماضي القريب أنه من الممكن تفكيك هياكل القمع المتجذرة والحصول على المساعدة في عملية الإصلاح. مما يؤدي إلى اعتراف ومكانة جديدين في المجتمع الدولي. ومكتبي، بطبيعة الحال، يقدم كل دعم ممكن إلى هذا التقدم، بالتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ وهنا أشير إلى أن المقرر الخاص ينبغي أن تتم دعوته لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون شروط مسبقة. في آذار/مارس ٢٠١٥، ستنشئ المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان هيكلًا على المستوى الميداني في سول، على النحو الصادر به تكليف بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/١٥. وسيتابع ذلك ما يعلق بلجنة التحقيق، ويزيد الدعم للمقرر الخاص، وسيكون بمثابة مركز للتوثيق، والمساعدة التقنية والدعوة من أجل تعزيز المساءلة وتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والتغيير الحقيقي في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يتطلب الإصلاح فحسب؛ إنه يتطلب العدالة أيضا. وللمرة الأولى، تصف هيئة بتفويض من الأمم المتحدة انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا

خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية، ويقدر أن تلك المعسكرات تؤوي حاليا ما بين ٨٠.٠٠٠ إلى ١٢٠.٠٠٠ شخصا.

واعترف ممثلو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوجود ما يطلقون عليه "إصلاحات". وأؤمن إيمانا راسخا بأنه بالصدق والشفافية والمساعدات الدولية، يمكن أن نجد سبيلا إلى تفكيك المعسكرات، وإطلاق سراح السجناء وإعادة تأهيلهم. وأظهرت البلدان الأخرى في المنطقة أنه من الممكن الإفراج عن آلاف السجناء السياسيين ودحر نظم الاحتجاز الإداري.

وأبرزت لجنة التحقيق الصلات بين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمن في المنطقة قاطبة. وما توليه الحكومة من تركيز عسكري مستمر وأولوية نووية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن أرواح شعبها ورفاهه. وانتهاكات حقوق الإنسان الشاملة من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كان لها تأثير كبير على السلام والأمن الإقليميين، من عمليات الاختطاف الدولية والاختفاء القسري إلى الاتجار وتدفع اللاجئين اليائسين. وإذا أردنا التخفيف من حدة التوتر في المنطقة، يجب أن يكون هناك تحرك نحو الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتستحق تلك المسألة كامل اهتمام وعمل مجلس الأمن.

ومنذ نشر تقرير لجنة التحقيق في آذار/مارس، مع توقع اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات في ذلك الشأن، أظهرت سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علامات جديدة مبشرة بالانخراط في العمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. لقد شاركوا بصورة مثمرة في استعراضهم الدوري الشامل الثاني في مجلس حقوق الإنسان، وقبلوا للمرة الأولى العديد من التوصيات التي تتناول المساعدة الإنسانية، وحقوق المرأة والطفل والصحة والتعليم. كما عقد ممثلو جمهورية كوريا

تمثل جلسة اليوم خطوة تاريخية إلى الأمام في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى النظر في الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وآثارها الأوسع نطاقاً. كما أنها تبعث برسالة إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها أن المجتمع الدولي يدرك معاناتهم ويقف متضامناً معهم. إن المجلس بعقد جلسة بشأن هذا الموضوع يُقرّ بأن التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي يشكله نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يقتصر على برامج أسلحته وأنشطة الانتشار، ولكن التهديد الفظيع ينبع أيضاً من معاملته الفظيعة لشعبه وتصميمه على استخدام كل الوسائل الممكنة لمقاومة الإجراءات التي يراها تشكل تحدياً لسلطته.

وفي واقع الأمر، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولةٌ شموليةٌ تستخدم العنف والقمع ضد مواطنيها من أجل أن تبقى هي وجهازها العسكري المهدّد في السلطة. إن الأعمال الوحشية للنظام التي ترتكب بحق شعبه قد أنشأت دولةً غير مستقرة بطابعها. ويمكن النهج القمعي للنظام من انتشار سياساته، وتموّل حالات الحرمان التي يفرضها على شعبه تلك السياسات. وقد قال البعض إنه لا علاقة للمجلس بالنظر في هذه المسألة. وعارضت أستراليا ذلك بقوة. ويبيّن التاريخ أن انتهاكات حقوق الإنسان من النوع والحجم اللذين نشهدهما في كوريا الشمالية لها تداعيات بعيدة جداً خارج البلد حيث تُرتكب. وتصل إلى حد التخلي عن القواعد الدولية التي تقوم عليها المجتمعات المستقرة، وتقوّض العلاقات السلمية بين الدول. وكما رأينا المرة تلو الأخرى، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تكون بمثابة تحذير من حدوث عدم استقرار، ونشوب الصراع، ولا سيما في ظل غياب المساءلة عن هذه الانتهاكات.

وبنشر التقرير الدراسي للجنة التحقيق عن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (S/2014/276، المرفق)،

الشعبية الديمقراطية من حيث القانون الجنائي الدولي. وهذا الأمر مهم في إرساء المساءلة الفردية والمؤسسية، غير أنه يحتاج بمسؤولية المجتمع الدولي عن اتخاذ التدابير الملائمة لمنع هذه الجرائم والمعاقبة عليها. إن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء - الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة - فضلاً عن الضحايا والناجين ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، قد دعت مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء بشأن هذا التقرير، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، واعتماد جزاءات محددة الأهداف.

وكما شهدنا هذا العام، فيمكن أن يكون لاتخاذ المجتمع الدولي إجراءات متضافرة أثرٌ رادعٌ قويٌّ ويمكن أن يبدأ بتغيير السياسة التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يساعد في تعزيز الهدفين الحاسمين التاليين: المساءلة والمشاركة من أجل الإصلاح. وتبعث مناقشة اليوم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنذاراً. وينبغي للمجلس أن يرصد التطورات بعناية في الأشهر المقبلة من أجل معرفة ما إذا كان الدخول في حوار مع ذلك البلد يؤدي إلى تغيير حقيقي، أو ما إذا كان يتعين عليه اتخاذ المزيد من الإجراءات.

لقد عانى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عقود من المعاناة والقسوة. وهم بحاجة إلى حماية المجلس، وقضية العدالة والسلام والأمن في المنطقة تتطلب قيادته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد تاي - بروك زيريهون، والأمين العام المساعد إيفان سيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين.

التطور لإيصالها - بالتجويد والحرمان الجماعيين. وتقدر اللجنة بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخصص ما يصل إلى ٢٥ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للنفقات العسكرية. ومع ذلك، ترى اللجنة أيضاً أنه كان تفادي سوء التغذية والمجاعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى بإعادة توزيع هامشية لإنفاق الدولة العسكري.

كما وجدت اللجنة ترسيخاً لنمط تمييز قائم على نظام (سونغ بون) الطبقي القاسي الذي لا مثل له ويجري تطبيقه بصورة منهجية بغية الاستمرار في السيطرة على التهديدات المتصورة، الخارجية منها والداخلية. وبالمثل، فإن القيود المفروضة على حرية التنقل داخل كوريا الشمالية وعبر حدودها، تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من سيطرة الدولة. والعقوبات المفروضة على المخالفات وحشية وقاسية ولا إنسانية في كثير من الأحيان. وتلجأ النساء اللاتي يتعرضن لتمييز فظيع إلى المهريين الدوليين ليهربن. ولا يمكن اعتبار التعذيب الذي يتعرضن له إذا عدن مجرد شاغل محلي.

وتمثل إحدى أقسى سياسات النظام في نظام الاحتجاز التعسفي ومعسكرات الاعتقال السياسي. ويقدر أن جرى سجن ٨٠ ٠٠٠ إلى ١٢٠ ٠٠٠ شخص دون محاكمة في أربعة معسكرات للاعتقال السياسي، وتبين للجنة أنه بالنسبة للغالبية، بمن فيهم الأطفال، لا تلوح في الأفق أي إمكانية للإفراج عنهم على الإطلاق. وتنفذ عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وغيرها من العقوبات القاسية خارج نطاق القضاء عقاباً على الانتهاكات لقواعد المعسكر. والتعذيب أمر روتيني. وكما لاحظت اللجنة،

”المعلومات المحدودة التي تتسرب من المعسكرات السرية ترسم شبح الخوف بين عامة السكان...، وتوجد رادعاً قوياً ضد أي تحديات مستقبلية للنظام السياسي“ (المرجع نفسه، الفقرة ٧٣٠).

يتوفر للمجتمع الدولي الآن تقييم شامل ومستند إلى الأدلة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المنهجية والواسعة النطاق التي يرتكبها نظام كوريا الشمالية. ويبحث التقرير على القلق البالغ ويُجبر على الاستجابة. وتسلب الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة المعنية بنطاق برنامج التلقين العقائدي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الضوء على الاستراتيجية المتعمدة للسيطرة على السكان من أجل تأمين قبضة النظام على السلطة. ويسعى البرنامج إلى بث الحقن القومي، الذي يشمل التحريض على التمييز والعداء والعنف، والدعاية للحرب.

ويكشف تقرير اللجنة عن الطابع المشين الذي تتسم به أدوات التحكم المتوفرة للنظام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الحرمان من الحصول على احتياجات الإنسان الأساسية: الغذاء والمياه والتدفئة والمأوى والعمل. إن الكارثة الإنسانية الجسيمة التي نجمت عن حجم حكم الإرهاب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤثر على جميع جيرانها وتهدد الاستقرار الإقليمي.

وهناك قيودٌ مميّنة مفروضة على حرية التعبير. قال أحد الشهود للجنة إن أحداً لا يجرؤ على الاعتراض على الظروف المعيشية الصعبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن ”الاحتجاج يعني الموت“ (A/HRC/25/CRP.1، الفقرة ٢٢). وبدلاً من ذلك، فإن مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجبرون على إدانة السلوك الذي يتصوره النظام تهديداً له. ويجب على أفراد الأسرة أن يكتبوا تقارير بعضهم عن بعض. ويكفل جهاز المراقبة الواسع النطاق التابع للنظام عقوبةً شديدة - حتى الإعدام بإجراءات موجزة - للأشخاص الذين لا يمتثلون.

لقد تحققت عسكرة البلد بتكلفة مدمرة. فقد دفع شعب كوريا الشمالية تكاليف رابع أكبر جيش قائم في العالم - وتطوير الأسلحة النووية ومنظومة القذائف التسيارية المتزايدة

الشمالي لضمان المساءلة، ينبغي للمجلس أن ينظر في هذه التوصية بجدية.

والنظام الكوري الشمالي يملك القدرة على تغيير سلوكه. ومعظم توصيات اللجنة موجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها. وكانت المؤشرات التي صدرت عن ذلك البلد مؤخراً من استعداد مزعوم لزيادة تعاونه مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان موضع ترحيب، ولكن سُحبت تلك العروض بعدئذ، وليس ثمة علامة على أي إصلاح داخلي. وبدلاً من ذلك، استجابت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدعوة الجمعية العامة لها إلى الانخراط في قضايا حقوق الإنسان بالتنديد بتلك الدعوة والإشارة إلى أنها سوف تنخرط في مزيد من الأعمال العدائية. وعندما تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لانتقادات حقوق الإنسان بالتهديدات باستخدام الأسلحة النووية، فهي إنما تدعم الصلة بين سياسات الدولة في مجال حقوق الإنسان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. وتنسب الهجمات الحاسوبية الأخيرة ضد شركات دولية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو مثال آخر على امتداد آثار جرائمها خارج الحدود الإقليمية، إلى جانب عمليات اختطاف الرعايا الأجانب، ويدل على مدى استعدادها لتحدي المعايير الدولية والسعي الحثيث إلى زعزعة استقرار البلدان الأخرى والتجارة الدولية.

إن رسالة المجتمع الدولي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي رسالة مباشرة. يتعين عليها أن تغير مسارها. يمكنها أن تتخذ خطوات على الفور لوضع حد لكل انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة التي ترتكب في البلد، والتي ليس من شأنها إلا أن تزيد من إضعاف الشعب الكوري الشمالي واستقرار الدولة نفسها. ويمكنها أن تلتزم بالتعاون مع المجتمع الدولي من خلال التعاون الكامل مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا

وتبين للجنة أن المعلومات التي تلقتها تثبت أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عملاً بالسياسات المكرسة على أعلى مستويات الدولة. ونحن ندعم بشدة الخلاصة التي توصلت إليها اللجنة بضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته لحماية شعب كوريا الشمالية من الجرائم ضد الإنسانية لأن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد فشلت بشكل واضح في القيام بذلك. وفداحة انتهاكات حقوق الإنسان تلك ونطاقها وطبيعتها هو ما يميز كوريا الشمالية كدولة ليس لها مثيل في عالمنا المعاصر، بنص كلمات اللجنة. وضرورة الاستجابة الدولية لا يمكن أن تكون أوضح من ذلك.

وتتشاطر ذلك الرأي بوضوح أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي اتخذت يوم الخميس الماضي القرار ١٨٨/٦٩ في الجمعية العامة التي قدمت تقرير اللجنة إلى المجلس للنظر فيه والتصرف بشأنه. وهذا اعتراف واسع النطاق من قبل عضوية الأمم المتحدة بالمسؤولية الملقاة على عاتق المجلس بشأن تلك المسألة، بما في ذلك ضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة. وتمثل تلك الجرائم جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا بد أن نفترض أن الجرائم ضد الإنسانية ستستمر ما لم تكن هناك استجابة دولية.

وثمة عنصر أساسي في ولاية اللجنة يتمثل في ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وخصوصاً عندما ترقى تلك الانتهاكات إلى جرائم ضد الإنسانية. وقد طلبت اللجنة إلى المجلس إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ودعت الجمعية العامة المجلس للنظر في تلك التوصية. وأستراليا ترى أن الجرائم ضد الإنسانية الموثقة في تقرير اللجنة تستدعي انتباه المحكمة الجنائية الدولية. وفي غياب أي تحرك من جانب النظام الكوري

وجلسة اليوم تعكس التوافق المتزايد بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة كوريا الشمالية هي مما يؤسف له في حد ذاتها، ولكنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أيضاً. والتقرير الشامل الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٤ عن لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (S/2014/276، المرفق) كان حافزاً رئيسياً على تناول مجلس الأمن لتلك المسألة. لقد أجرت لجنة التحقيق أكثر من ٢٠٠ مقابلة سرية مع ضحايا وشهود عيان ومسؤولين سابقين وعقدت جلسات استماع علنية قدم شهادته خلالها أكثر من ٨٠ شاهداً. وتأكدت روايات الشهود بأشكال أخرى من الأدلة، مثل صور السواتل التي تؤكد مواقع معسكرات الاعتقال.

وقد منعت كوريا الشمالية اللجنة من دخول البلاد، اتساقاً مع سياستها التي دأبت عليها من منع جماعات حقوق الإنسان والجماعات الإنسانية المستقلة، بما في ذلك الصليب الأحمر والمقررين الخاصين للأمم المتحدة من دخول البلد. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة، رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التعاون مع التحقيق.

وكانت النتائج الرئيسية التي خلصت إليها اللجنة في تقريرها المفصل والموضوعي،

”أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ارتكبت ولا تزال ترتكب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان“ (S/2014/276، المرفق، الفقرة ٢٤).

وتبين للجنة أن الأدلة التي جمعتها تقدم أسباباً معقولة لتحديد أن

الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق منحه الوصول الكامل والحر إلى البلد دون عوائق، وإتاحة الوصول غير المقيد للوكالات الإنسانية.

هناك خيارات أمام نظام الجمهورية الشعبية الديمقراطية - خيارات إنسانية - وسنواصل الضغط على قيادتها لاعتمادها. وقد ألح الأمين العام المساعد سيمونوفيتش إلى بعضها قبل لحظات. وفي غضون ذلك، فإن لنا نظرة واقعية إزاء الوحشية التي يتعرض لها الشعب الكوري الشمالي وما يجب عمله من أجل توفير قدر من الحماية له. وما زلنا نتطلع إلى البلدان التي تملك أكبر تأثير على كوريا الشمالية، بما فيها تلك الكائنة في منطقة شمال آسيا وشركاء آخرين، بغية مواصلة الدفع من أجل تغيير جوهري في جهاز الدولة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونعرف، بالطبع، أن ذلك لن يكون يسيراً.

وفي الختام، يجب أن يرقى مجلس الأمن أيضاً إلى مستوى مسؤولياته في غياب أي تصرف من قبل النظام، وخاصة فيما يتعلق بالمساءلة عن الجرائم ضد الإنسانية. ونظراً لحجم انتهاكات حقوق الإنسان وصلتها بالسلم والأمن الدوليين، يتعين على المجلس أن يبقى الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد نظره. وعلى المجلس أن يقيم الحالة بانتظام وأن ينظر جدياً في الإجراء التالي الذي قد يتخذه، في مصلحة الشعب الكوري الشمالي نفسه ودعماً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش والأمين العام المساعد زيرييهون على إحاطتها الإعلامية الزاخرتين بالمعلومات والقائمتين وعلى الاهتمام المستمر لفريقيهما بالحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالرغم من العقوبات المستمرة التي تضعها الحكومة الكورية الشمالية.

وتقدر المفوضية أن ما بين ٨٠ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ يحتجزون في معسكرات اعتقال مماثلة لتلك التي وقع فيها الكثير من هذه الجرائم. وكثير ممن أدلوا بشهادتهم أمام اللجنة تعرضوا للتعذيب عقاباً لهم على محاولة الفرار من كوريا الشمالية. وأحد الرجال الذي أعيد من الصين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وصف الاحتجاز في زنازين السجن التي لا يعلو سقفها أكثر من ٥٠ سنتيمتر تقريباً - ما يزيد قليلاً على قدم ونصف القدم. وقال إن الحراس قالوا له إن السجناء ليسوا إلا حيوانات وأن عليهم أن يزحفوا كالحوانات.

ووصفت امرأة من مدينة موسان كيف تم القبض على شقيقها بعد فراره إلى الصين. وعندما أعيد، قيد مسؤولو الأمن الكوريون الشماليون يديه وربطوه بالسلاسل إلى الجزء الخلفي من شاحنة قامت بسحبه لمسافة ٤٥ كيلومتر تقريباً، في ثلاث لفات حول المدينة حتى يتسنى للجميع رؤيته، بحسب شهادة شقيقته. وقالت "إنه حين خر صريعاً، واصل مسؤولو الأمن قيادة الشاحنة". ولا تقتصر الأحوال هذه على معسكرات الاعتقال أو على الذين يحاولون الهرب فحسب:

"وتخلص اللجنة إلى وجود حرمان شبه كامل من الحق في حرية الفكر والضمير والدين فضلاً عن الحرمان من الحق في حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية تكوين الجمعيات" (S/2014/276، المرفق، الفقرة ٢٦)

في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٨/٦٩، الذي يعرب عن الشعور بالقلق البالغ إزاء النتائج التي توصلت إليها اللجنة، ويدين بشكل قاطع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وصوّتت مائة وست عشرة دولة من الدول الأعضاء مؤيدة، في مقابل ٢٠ دولة

"جرائم في حق الإنسانية قد اقترفت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عملاً بالسياسات المكرسة على أعلى مستويات الدولة" (المرجع نفسه، الفقرة ٧٥).

وإن كنتم لم تشاهدوا أيّاً من شهادات الضحايا التي استغرقت ساعات أو القراءة من مئات الصفحات من محاضر جلسات الاستماع العلنية للجنة، فإنني أهيب بكم، سيدي الرئيس، أن تفعلوا ذلك. أنها تظهر كوريا الشمالية على حقيقتها - فهي كابوس حي.

كيم يونغ - سون، سجين سابق في معسكر السجن السياسي رقم ١٥، قالت إنها وسجناء آخرين قد تمكن منهم الجوع إلى حد أنهم كانوا يلتقطون حبات الذرة من روث الماشية ويأكلونها. وقالت:

"وإذا تمكنا يوماً من اصطيد فأر، لكانت تلك تغذية خاصة لنا. كان علينا أن نأكل كل ما هو حي، وكل أنواع اللحوم التي قد نجدّها؛ أي شيء يطير أو يزحف على الأرض. أي أعشاب قد تنمو في حقل"

(A/HRC/25/CRP.1، الفقرة ٧٧٠).

وتحدث آهن ميونغ - تشول، وهو حارس سابق في معسكر السجن رقم ٢٢ عن اغتصاب الحراس للسجينات بشكل روتيني. وفي إحدى الحالات، ثمة ضحية أصبحت حاملاً وأنجبت، أفاد الحارس السابق أن مسؤولي السجن قاموا بطهي طفلها وألقوه طعاماً لكلاهما. قد يبدو ذلك أمراً لا يصدق ولا يمكن تصوره، ولكن هذا ما قاله حارس سابق للجنة التحقيق في جلسة علنية. وروايته تتفق ونمط شهادات الشهود بشأن العقوبات السادية التي تلقاها السجينات ممن كانت جرمتهن اغتصاب المسؤولين لهن.

إلى مجلس الأمن اليوم. وأطلقت كوريا الشمالية الافتراءات على رئيس اللجنة، القاضي كيري. وأطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدات قاتلة إن كل من يسعى إلى مساءلتها بطريقة أكثر حزما عن الفظائع التي ترتكبها ستحل به عواقب وخيمة. وتظهر جميع استجابات كوريا الشمالية - من تهديدات وتشويه وصرف مغرض للانتباه - أن الحكومة بحاجة إلى الدفاع عن سجلها المؤسف في مجال حقوق الإنسان. ولذلك السبب عينه، فإن اهتمامنا بذلك السجل أصبح في غاية الأهمية.

وتمثل الحجة الثانية التي تقوم عليها الدعوة إلى ممارسة ضغوط إضافية، في أنه حين تحذر الأنظمة الحاكمة باتخاذ إجراءات انتقامية ضد البلدان التي تدين تلك الفظائع - مثلما فعل الكوريون الشماليون - فإن ذلك هو الوقت الذي يتعين علينا فيه الوقوف في وجه تلك التهديدات وليس التراجع أمامها. وكثيرا ما تقوى شوكة الطغاة الذين يرون في تهديداتهم أداة فعالة لإسكات أصوات المجتمع الدولي بدلا عن الكف عنها. ولا ينطبق ذلك على نظام كوريا الشمالية فحسب، بل ينطبق أيضا على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم الذين يراقبون كيف يستجيب مجلس الأمن لتهديدات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وها هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتبجح بالفعل وبصورة صادمة، بإطلاق التهديدات بشن هجمات نووية، وقد دأبت على انتهاك حظر الانتشار الذي فرضه عليها مجلس الأمن. وفي تموز/يوليه، هدد جيش كوريا الشمالية بإطلاق الأسلحة النووية على البيت الأبيض ووزارة الدفاع، وهدد في آذار/مارس ٢٠١٣ بتوجيه ضربة وقائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية قائلا "إن كل شيء سيصار فيه إلى رماد ولهب".

وفي آخر الأمثلة على تمهور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نفذت هجمة إلكترونية كبيرة على الولايات

صوتت اعتراضا، وامتناع ٥٣ دولة عن التصويت. ويحث القرار أيضا مجلس الأمن على:

"اتخاذ إجراء مناسب يضمن المساءلة، بما في ذلك النظر في إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية، والنظر في إمكانية فرض جزاءات محددة الأهداف ضد الذين يبدو أنهم يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب تلك الانتهاكات" (القرار ١٨٨/٦٩، الفقرة ٨).

وينبغي لمجلس الأمن أن يطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتغيير ممارساتها البشعة التي تدل على عدم مراعاة حقوق الإنسان بصورة أساسية، وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن نأخذ بذلك لأسباب ثلاثة.

أولا، تظهر استجابة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتقرير لجنة التحقيق، بل واستجابتها أيضا لآفاق جلسة اليوم، أنها تبدي حساسية واضحة إزاء الانتقادات الموجهة إلى سجلها في ميدان حقوق الإنسان. ولسنا بحاجة إلا لأن ننظر في جميع الاستراتيجيات المختلفة التي حاولت كوريا الشمالية اتخاذها خلال الشهور القليلة الماضية بهدف صرف الاهتمام عن النتائج التي توصل إليها التقرير، ومحاوله نزع صفة الشرعية عن تلك النتائج، علاوة على تفادي رصد سجلها في ميدان حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه عبأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية آلتها الدعائية، ونشرت تقريرها الصوري عن سجلها في مجال حقوق الإنسان مدعية أن "نظام حقوق الإنسان فيها هو الأفضل على نطاق العالم قاطبة". وحاولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشويه سمعة المئات من الأشخاص الذين تحلوا بالشجاعة الكافية وتكلموا عن الانتهاكات الشنيعة التي عانوا منها، إذ وصفتهم بأنهم "من حثالة البشر وأهم يفتقرون إلى مثقال ذرة واحدة من الضمير الإنساني". وقد ورد ذلك في بيان بعثت به كوريا الشمالية

البلدان أكثر ميلا إلى مواءمة طريقتها تلك بشكل وثيق مع الكيفية التي تعامل بها البلدان الأخرى، إلى جانب تعاملها مع قواعد نظامنا الدولي المشترك.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد أسبوع واحد من اعتماد اللجنة الثالثة مشروع القرار بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، صرح الجيش في كوريا الشمالية قائلا: "إن جميع من شاركوا في اعتماده يستحقون العقاب الشديد" وحذر مرة أخرى من العواقب الكارثية التي ستحل بهم. والآن هنا، فرما تشمل عبارة "جميع" تلك ما يربو على ١٠٠ من الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة لمشروع القرار. وقال الجيش أيضا: "إن اليابان ستختفي من على خريطة العالم إذا ما واصلت التصرف على نحو ما تفعل الآن". وحين يهدد بلد بالفناء النووي بسبب الانتقادات الموجهة إليه فيما يتعلق بالطريقة التي يعامل بها شعبه، فهل ثمة مجال للشك في الصلة التي تربط بين حقوق الإنسان في كوريا الشمالية والسلم والأمن الدوليين؟

ولم تكن كوريا الشمالية راغبة في أن نجتمع اليوم، وقد عارضت بقوة إدراج حالة حقوق الإنسان في البلد في جدول أعمال مجلس الأمن. وإذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية راغبة في عدم إدراجها في أعمال مجلس الأمن، فإن بوسعها أن تشرع في اتباع توصيات لجنة التحقيق عن طريق الاعتراف بالانتهاكات المنهجية التي ما تزال تواصل ارتكابها، وأن تعمل على الفور على إزالة معسكرات الاعتقال السياسي، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، والسماح بوصول المراقبين المستقلين في مجال حقوق الإنسان بحرية تامة ودون عوائق، فضلا عن مساءلة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات المنهجية. وبالنظر إلى عدم احتمال كوريا الشمالية القيام بذلك، بالإضافة إلى القائمة الطويلة من التغييرات الأخرى اللازمة، فإن من واجب

المتحدة ردا على كوميديا سينمائية تصور بطريقة هزلية مؤامرة اغتيال. وقد دمر ذلك الهجوم النظم الإلكترونية علاوة على سرقة كميات هائلة من البيانات الشخصية والتجارية من شركة سوني للأفلام الترفيهية Sony Pictures Entertainment. ولم يلحق ذلك الهجوم الضرر بأحد كيانات القطاع الخاص فحسب، بل ألحق الضرر أيضا بعدد لا يحصى من الأمريكيين الذين يعملون في تلك الشركة. وهدد المهاجمون أيضا موظفي شركة سوني، والممثلين في الفيلم ودور العرض السينمائي، بل حتى الأشخاص الذين جرؤوا على الذهاب إلى دور العرض السينمائي، محذرين إياهم بالقول "اذكروا ١١ أيلول/سبتمبر".

وفيما يبدو، فإن نظام كوريا الشمالية الذي لم يكتف بحرمان شعبه من حرية التعبير يعتزم الآن قمع ممارسة حريات التعبير الأساسية هذه في بلدنا. وهددت كوريا الشمالية أيضا الولايات المتحدة بتحمل عواقب وخيمة إن لم يجر بلدنا تحقيقا مشتركا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الهجوم الذي نفذته هي نفسها. وذلك أمر سخيف، غير أنه السلوك عينه الذي نتوقعه من نظام هدد باتخاذ تدابير مضادة قاسية ضد الولايات المتحدة على فيلم كوميدي أنتجته هوليوود، وهو نظام ليس لديه أدنى شعور بوخز الضمير إزاء احتجاز عشرات الآلاف من الأشخاص في معسكرات العمل القسري المروعة. ولا يمكننا أن ننحي أمام التهديد أو الترهيب أيا كانا.

ثالثا، فإن المجتمع الدولي ليس بحاجة إلى الاختيار بين تركيز الانتباه على نشر كوريا الشمالية للأسلحة النووية، والتركيز على انتهاكاتها المستمرة وعلى نطاق واسع ضد شعبها. فإن ذلك خيار خاطئ. بل يجب علينا أن نعمل على كليهما، ما دما قد شهدنا على مر التاريخ أن الطريقة التي تعامل بها بعض البلدان مواطنيها، ولا سيما البلدان التي تواصل ارتكاب الفظائع بحق شعوبها بصورة منهجية - تجعل تلك

وبدأنا تسليط الضوء بالفعل، وما تكشف لنا حينئذ يبدو مروعا للغاية. ويجب علينا أن نواصل تسليط الضوء ما دامت تلك الانتهاكات مستمرة. وتشكل جلسة اليوم خطوة هامة أخرى، وإن لم تزل بعيدة عن أن تكون الخطوة الأخيرة نحو المساءلة عن الجرائم التي ترتكب ضد شعب كوريا الشمالية. ويجب أن يعود المجلس إلى التكلم بصورة منتظمة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وما يمكننا القيام به بهدف تغييرها، ما دامت الجرائم التي أبلغنا بها هنا اليوم لا تزال قائمة. وذلك هو الحد الأدنى المطلق الذي يمكننا، بل يجب علينا أن نفعله.

السيد ديلا تري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد تاي - بروك زيريهون، والسيد سيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين. إن ما وصفاه لنا اليوم يؤيد المعلومات الواردة في تقرير لجنة التحقيق (S/2014/276، المرفق)، برئاسة السيد كيري.

إن العمل الذي قامت به لجنة التحقيق ليس مميزاً بسبب جودته وحسب، بل كان ذا أثر مفيد أيضاً. فقد وفر لنا للمرة الأولى نظرة عامة عن الانتهاكات التي ارتكبتها سلطات كوريا الشمالية على مدى ٥٠ عاماً، عملاً بالسياسات التي وضعت على أعلى مستوى في الدولة، بحسب تقرير اللجنة. كما ألقى الضوء على آلة رهيبة، آلة نظام بيونغ يانغ لاستعباد الشعب. لا وقت اليوم لسرد التفاصيل الكاملة للجرائم: القتل، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، وانتشار التعذيب، والاعتصاب، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاسترقاق، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، واستغلال المجاعة. فالقائمة طويلة، وللأسف. توفي مئات الآلاف من السجناء السياسيين في معسكرات خلال السنوات الخمسين الماضية، فيما لا يزال ما بين ٨٠.٠٠٠ و ١٢٠.٠٠٠ رهن الاحتجاز.

مجلس الأمن أن ينظر في توصية لجنة التحقيق الداعية إلى إحالة الحالة في كوريا الشمالية إلى المحكمة الجنائية الدولية، والنظر في اتخاذ إجراء مناسب آخر بشأن المساءلة، على النحو الذي حثت عليه ١١٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المجلس على أن يفعل ذلك.

وفي غضون ذلك، ستواصل الولايات المتحدة دعم الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الرامية إلى إنشاء مكتب على المستوى الميداني معني بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو متواصل، وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، فضلاً عن دعم أعمال المقرر الخاص. ويجب أن يحيط كلاهما المجلس علماً بالتطورات الجديدة في الدورات المقبلة بشأن تلك المسألة. ومن الضروري أيضاً أن تلتزم جميع البلدان المجاورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمبدأ عدم الإعادة القسرية، بالنظر إلى الانتهاكات المروعة التي يتعرض لها الكوريون الشماليون العائدون، علاوة على تمكينهم من الوصول دون عوائق إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلدانهم. وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية الترحيب باللاجئين من كوريا الشمالية إلى بلدنا، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى ملتمسي اللجوء من مواطني كوريا الشمالية في البلدان الأخرى.

إن المناسب أن نناقش أكثر الاستراتيجيات فعالية لإنهاء الكابوس الذي تمثله أزمة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وفي مواجهة هذه الانتهاكات الخطيرة المرتكبة على نطاق واسع، وبالنظر إلى التهديد الذي تمثله الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلم والأمن الدوليين، فإنه ليس أخلاقياً أن نلتزم الصمت، ما دام الصمت لن يحمل حكومة كوريا الشمالية على وقف انتهاكاتها، ولن يجعل الصمت المجتمع الدولي أكثر أماناً. وقد كسرنا صمت المجلس اليوم،

حد تعبير لجنة التحقيق، "تكشف خطورة تلك الانتهاكات ومداها وطبيعتها عن دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر." (S/2014/276، المرفق، الفقرة ٨٠). إنها دولة لا نظير لها في درجة الإرهاب، وهي دولة منبوذة في إطار النظامين الدوليين لعدم انتشار القذائف وعدم الانتشار النووي، وهي دولة تصدر، انتهاكا لقرارات المجلس، السلع والتكنولوجيات الحساسة التي تستخدم لتمويل أسلوب الحياة الفاحش لقادتها وقمع الشعب الذي تعصف به المجاعة بانتظام.

لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل بعد الآن مثل هذه الجرائم التي تهم ضمير البشرية. وإن من مسؤوليته تناول هذه المسألة. بعقد هذه الجلسة اليوم، بعث المجلس برسالة واضحة إلى مرتكبي التعذيب في بيونغ يانغ. إن حدار الصمت الذي سجن شعباً وعزل بلداً عن العالم لفترة أطول مما ينبغي قد زال. فواقع كوريا الشمالية الآن بادٍ للعيان أمام الجميع. ومجلس الأمن يعمل على المسألة. لا شيء، ولا حتى الابتزاز النووي الذي استخدمه نظام كوريا الشمالية في محاولة لثنيها عن عقد هذه الجلسة، سيجعلنا نغض الطرف. نظام بيونغ يانغ يواجه مسؤولياته أمام التاريخ وحكم المجتمع الدولي. يجب أن تتوقف الانتهاكات الآن، ويجب إطلاق سراح السجناء السياسيين وفتح البلد أمام وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.

ولنأمل أن يستمع نظام كوريا الشمالية إلى دعوتنا الملحة ويختار في نهاية المطاف سبيل الانفتاح والمصالحة والسلام، بدلاً من الإسراع إلى زج نفسه في دورة أخرى من دورات الأعمال الاستفزازية والقمع التي اعتادها للأسف.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العامين المساعدين زيريهون وسيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين.

تؤثر الانتهاكات في الرجال والنساء. ولم يسلم منها الأطفال. فجنون هذا النظام القاتل يبدو غير محدود. اجتمع مجلس الأمن أخيراً ليستمع إلى نداء الاستغاثة من ضحايا نظام دموي. والأمر الأكثر أهمية هو أن تلك الجرائم ترتكب تحت تعتيم تفرضه الرقابة. فكوريا الشمالية مغلقة أمام وسائل الإعلام الدولية والمنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان. ولم تتمكن لجنة التحقيق من الوصول.

ولا يمكننا أن نظل صامتين في وجه هذا الكابوس الذي يقض مضاجعنا. إن المسؤولين عن هذا الأمر المروع، سلطات كوريا الشمالية أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يقدموا إلى العدالة لتلقى جزاء عملهم. والجرائم التي ارتكبوها لن تمر من دون عقاب. وهذه حتمية أخلاقية للمجتمع الدولي. وكما أكد السيد سيمونوفيتش، ما من شك في أن خطورة هذه الجرائم ومداها ومنهجيتها تجعلها جرائم مرتكبة ضد الإنسانية. لذا فإن توصية لجنة التحقيق بإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن تلقى الاهتمام بأقصى قدر ممكن من المجلس. المحكمة ضمان للعدالة التي تنسم بالتزاهة والفعالية. ومكافحة الإفلات من العقاب في الحاضر والمستقبل هي على المحك، وكذلك توفير العدالة للضحايا والمصالحة في المستقبل. كما أن للمفوض السامي لحقوق الإنسان دوراً يؤديه. إن مكتبه الميداني، الذي هو قيد الإنشاء حالياً في سول، ينبغي أن يمكننا من رصد التوصيات الواردة في التقرير والحالة أثناء تطورها. وينبغي أن يواصل أيضاً جمع المعلومات عن الانتهاكات المرتكبة، ونريد من المجلس أن يتلقى معلومات مستكملة بانتظام.

تشكل انتهاكات النظام تهديداً للسلام والأمن الدوليين. فهي جزء - وفي الواقع عنصر أساسي - من نظام سياسي شمولي يهدد استقرار المنطقة برمتها ويؤدي إلى زعزعته. وعلى

وتقويض نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتحدّي قرارات مجلس الأمن. ومنذ عام ٢٠٠٦، وفي تحدٍ لالتزاماتها الدولية، أحرزت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مختلف التجارب الصاروخية والنووية. وقد رفضت الدخول في حوار بناء مع المجتمع الدولي وتواصل دورياً إطلاق التهديدات بالضربات النووية. يؤدي هذا الموقف إلى تفاقم مخاطر الصراع ويمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي لا يمكن لأحد أن ينكره.

ولكن هناك المزيد، وهو على نفس القدر من الخطورة. على مدى عدة عقود، ما برحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك الحقوق الأساسية للناس على نطاق منقطع النظير. وهذا ما يؤثقه بصورة منهجية ودقيقة وشفافة التقرير الصاعق (S/2014/276، المرفق)، الصادر في ٧ شباط/فبراير عن اللجنة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتقصّي حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لن أسرد كمّ الفظائع التي ارتكبت في كوريا الشمالية. فهي تبعث على الغثيان. ومع ذلك، أود أن أدلي بثلاث نقاط منبثقة عن التقرير المفصل للجنة التحقيق. أولاً، أوجدت اللجنة سلسلة من الانتهاكات التي تفي بالمعايير المحددة في القانون الدولي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بوجود جرائم مرتكبة ضد الإنسانية. ثانياً، يتمتع مرتكبو تلك الجرائم بالإفلات التام من العقاب، بما أن أفعالهم جرت وفقاً للسياسات المنصوص عليها على أعلى مستوى في الدولة. ثالثاً، تؤثر هذه الانتهاكات على معظم الفئات الضعيفة من السكان دون تمييز - النساء في المقام الأول، اللاقي يتعرضن للتمييز المنهجي وإساءة المعاملة التي لا يمكن السكوت عليها، وهي في كثير من الأحيان ذات طبيعة جنسية، وبعد ذلك

تنظر نيجيريا إلى حقوق الإنسان بوصفها عنصراً أساسياً لضمان أن يعيش جميع البشر بكرامة. ونعتقد أيضاً أن على جميع الدول التزاماً بتعزيز وحماية حقوق مواطنيها. ولكون حقوق الإنسان إحدى الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة، فقد وضعت المنظمة موضع التنفيذ آليات ملائمة لحماية هذه الحقوق وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. تتضمن هذه الآليات الإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات. وتشير نيجيريا إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شاركت في الدورتين الأولى والثانية من الاستعراض الدوري الشامل. ونشير أيضاً إلى أنه في تشرين الأول/أكتوبر، التقى السفير المتحول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمرقر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تشجع نيجيريا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استمرار التواصل وفي الواقع تعزيزه مع مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، وذلك بهدف تعزيز وحماية حقوق مواطنيها.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إدراج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسمياً في جدول أعمال المجلس وجلسة الإحاطة الإعلامية هذه التي عقدت بناء على طلب من ١٠ أعضاء في المجلس، بما في ذلك بلدي لكسمبرغ. أشكر السيد تاي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في العقد الماضي، ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعمل بصورة منهجية على انتهاك القانون الدولي

المحكمة الجنائية الدولية في الأمر، وهي التوصية المشار إليها صراحة في قرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٩ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المعتمد بالأغلبية العظمى للجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وتؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما تلك التوصية، حيث أنه يتعين حتما، وفق التعبير الذي استخدمته لجنة التحقيق، أن تتم محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع، التي لا مثيل لها في عصرنا الحديث، من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن أعمالهم.

كما نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في خيار فرض جزاءات محددة الهدف ضد من يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكذلك ندعو السلطات في كوريا الشمالية إلى أن تأذن بزيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون تأخير، في إطار احترام الطرائق التي تطبقها الأمم المتحدة على بعثات تفصي الحقائق. فمن شأن ذلك أن يعمل بمثابة الدليل على الرغبة المخلصة من جانب سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فبالنظر إلى حجم التمييز الذي تعاني منه المرأة وحجم الانتهاك والاعتداءات التي تتعرض لها، نرى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن تنظر رسميا في هذه المسألة، وكذلك أن تتصرف في نطاق اختصاصاتها.

وينبغي ألا تمضي جلسة اليوم - وهي الأولى من نوعها - دون متابعة. والآن، إذ أن هذا البند قد أدرج في جدول أعمال مجلس الأمن، فإننا نشجع على أن يُحاط المجلس علما بصورة منتظمة في المستقبل بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم قد عززت اقتناعنا بأنه من واجب المجلس أن يتابع عن

الأطفال، الذين هم أول ضحايا المجاعة ولم يسلموا من جحيم معسكرات الاعتقال السياسي.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر شهادة السيد شين دونغ - هيوك، أحد الفارين من معسكر الاعتقال السياسي رقم ١٤. تتعلق شهادته بفتاة صغيرة تبلغ من العمر ٧ سنوات سولت لها نفسها التقاط بعض الحبوب لتسد بها جوعها. وسوف أقتبس من شهادته الواردة بالتفصيل في الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة التحقيق:

”حوالي مرتين في الأسبوع، يختار [أحد الحراس] طفلا ويقوم بتفتيشه لمعرفة ما إذا كان قد سرق شيئا أو أخفى شيئا، وساقها حظها العثر لتكون هي من يخضع للتفتيش. كان في جيبيها بعض الحبوب، فسألها الحارس من أين حصلت عليها، فأخبرته أنها التقطتها من الشارع. وكان يحمل عصا خشبية يستخدمها الحراس. فقال الحارس إن هذا يتعارض مع ما علمها إياه، وإنها قد خالفت تعليماته. فضربها ضربا مبرحا إلى أن فقدت وعيها، فاضطربنا إلى اصطحابها لوالدتها. وعندما تغيبت عن المدرسة في اليوم التالي، علمنا أنها قد قضت نحبها. (A/HRC/25/CRP.1، الفقرة ٧٧٢).“

لا نستطيع أن نفصل الموقف العدائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الصعيد الدولي عن حالة حقوق الإنسان المروعة التي تسود البلد بتحريض من قادة النظام في كوريا الشمالية. فاحترام حقوق الإنسان سمة مميزة للمجتمعات المستقرة المستعدة للعيش في سلام مع جيرانها. أما أحوال المعيشة غير الإنسانية المفروضة على قطاعات كبيرة من السكان في كوريا الشمالية فتشكل - مرور الزمن - خطرا على استقرار البلد، وبناء على ذلك، على استقرار المنطقة بأسرها.

لذلك يجب على مجلس الأمن النظر في التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق. وتدعو إحدى التوصيات إلى أن تنظر

التهديد بإجراء تجارب نووية جديدة بشكل مستمر، أو تطوير قذائف تسيارية وإجراء تجارب إطلاق لتلك القذائف، الأمر الذي يمثل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، أو عبر ارتكاب انتهاكات خطيرة ومنهجية وجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، وذلك بشكل شبه يومي. ويشمل ذلك انتهاك الحق في الغذاء وحرية التعبير والتنقل، بالإضافة إلى حالات الاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية في معسكرات الاعتقال السياسي.

وعلى مجلس الأمن عدم تجاهل الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن يعمل على وقف الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان المرتكبة هناك، والتهديدات العسكرية بتطوير الأسلحة النووية واستخدامها. وختاماً، فإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتخاذ خطوات ملموسة وسريعة لمعالجة الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي، وخاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومن خلال السماح للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقيام بزياراته والانخراط معه في حوار إيجابي، والسماح للمنظمات الدولية الإنسانية بالعمل داخل أراضيها.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العامين المساعدين زيريهون وسيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين.

لقد تلقى المجتمع الدولي في شباط/فبراير تنبهاً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المروعة حقاً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي تقرير مكون من ٤٠٠ صفحة (S/2014/276، المرفق)، قدمت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق نظرة تفصيلية متعمقة غير مسبقة عن الحالة المروعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونظراً لرفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت للتعاون أو السماح بدخول

كتب الحالة المتغيرة، الأمر الذي له صلة وثيقة بتحقيق السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان، كما قال الأمين العام السابق كوفي عنان.

وفي الختام، أود أن أثني على عمل لجنة التحقيق المؤلفة من القاضي مايكل كربي، والسيدة سونيا بيسيركو، والسيد مرزوقي داروسمان. فقد مكّنونا من رؤية واقع كوريا الشمالية من وجهة نظر من تُساء معاملتهم، ومن لا حول لهم ولا قوة، ومن لا صوت لهم، ومن يقصّهم النظام هناك. فعملهم، وعمل مجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة، ومجلس الأمن اليوم سمح بإسماع صوت من لا صوت لهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والرسالة التي يمكننا أن نبعث بها اليوم بسيطة، وهي أنه لا يمكن أن يصم المجتمع الدولي أذنيه عن معاناة الشعب في كوريا الشمالية، وأننا لن ننساه، ولن نتخلى عنه تاركينه لمصيره الحزين. فهو جدير باهتمامنا ودعمنا المستمر إلى حين أن نضع حداً لمحتته.

السيدة قعوار (الأردن): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما نشكر كلا من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الأوضاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بالرغم من اعتماد المتحدثين في إحاطتهما الإعلاميتين على مصادر معلوماتية محدودة حول الأوضاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعدم توفر إمكانية القيام بتحقيقات قضائية شاملة داخل أراضيها أو القيام بزيارات ميدانية للاضطلاع على مجريات الأمور على أرض الواقع، إلا أننا لمسنا صورة قائمة جداً حول الأوضاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الصعيد الداخلي والدولي يشكل في مجمله تهديداً للأمن والسلم الدوليين. ويظهر ذلك جلياً من خلال

مستوى في النظام المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المروعة بأن العالم يراقب وأنه ينبغي لهم أن يعتبروا أنهم قد تلقوا إشعاراً. وإذا أخفقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في محاسبة المنتهكين، يجب على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد للقيام بذلك.

قام مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة على السواء بإدانة النتائج الموثقة في تقرير لجنة التحقيق بأقوى العبارات وأظهر القلق الواسع النطاق في جميع أنحاء العالم إزاء المعاناة المستمرة للشعب الكوري الشمالي. وشجعت الهيئتان بأغلبية ساحقة مجلس الأمن على النظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتؤيد المملكة المتحدة دعوة مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ الإجراءات الملائمة لكفالة المساءلة، بما في ذلك من خلال النظر في إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبالرغم من هذه الدعوات الموجهة من أعضاء الأمم المتحدة، كان هناك أولئك الذين عارضوا المناقشة في مجلس الأمن اليوم. ولكن عجز الدول عن الالتزام بالمبادئ العالمية لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو أحد الشواغل المشروعة لمجلس الأمن. إن حقوق الإنسان والديمقراطية والمؤسسات القوية التي تقوم على سيادة القانون أمور ضرورية. ومن دون وضع هذه الأسس الرئيسية، سيكون السلام والأمن في خطر، في فرادى الدول وفي المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً على السواء.

ولذا يسر المملكة المتحدة أن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أضيفت إلى جدول أعمال المجلس اليوم، وأنها تمكنا من إجراء هذه المناقشة التي تأخرت كثيراً عن موعدها. إنها إشارة إلى سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتركيز المجتمع الدولي على المسائل التي سلط

البلد، فقد قامت اللجنة بدلاً من ذلك بجمع شهادات مباشرة مستفيضة من شهود وضحايا يعيشون الآن خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما سمعوه قد رسم صورة لسلطات يملكها خوف شديد من فقدان السيطرة لدرجة تجعلها تبدأ في تلقين العقائد في رياض الأطفال؛ وتشعر بالذعر مما سيحدث إن اختلس الناس العاديون نظرة على العالم الخارجي لدرجة تجعلها تعتبر أن مجرد حيازة راديو انضباطي تعد جريمة؛ وتشعر بفقدانها الشديد للأمن لدرجة أن يُنظر إلى الدين على أنه علامة من علامات انقسام الولاء وفعل من أفعال الخيانة.

ويصف تقرير اللجنة نظاماً مصاباً بجنون الاضطهاد لدرجة أنه يتم توسيع نطاق العقوبات لتشمل عائلات بأكملها؛ يصف نظاماً قاسياً حتى أن أولئك الفارين من أجل حياة أفضل يسجنون ويعذبون ويتعرضون لانتهاك جنسي؛ يصف نظاماً غليظاً إذ لم يحرك ساكناً وترك مئات الآلاف يموتون جوعاً بدلاً من طلب المساعدات الدولية. وخلصت اللجنة إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة والواسعة النطاق والجسيمة التي ترتكب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت عناصر لدولة استبدادية لم يشهد لها العالم المعاصر مثيلاً. ودعوا المجتمع الدولي إلى حماية الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نظراً لأن النظام قد أظهر عجزاً عن القيام بذلك.

لا يمكن أن يتجاهل المجتمع الدولي تلك النتائج المفصلة والخطيرة. ومنذ صدور التقرير، عملنا جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين على كفالة أن يكون تقرير اللجنة بداية لا غاية في حد ذاته. إن إقامة وجود لمفوضية حقوق الإنسان في سول برهان عملي على عزم المجتمع الدولي على عدم نسيان شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيواصل المكتب الميداني أعمال اللجنة من جمع الأدلة، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو تحقيق المساءلة. إنه تذكرة لأولئك على أي

في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. دأبت الصين على معارضة تسييس مسائل حقوق الإنسان، وممارسة الضغط على البلدان بذريعة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. إن مجلس الأمن ليس المنتدى لمناقشة مسائل حقوق الإنسان. ونعارض اعتماد أي وثيقة ختامية يصدرها المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن الصين جارة قريبة لشبه الجزيرة الكورية. ولن نسمح بحدوث أية اضطرابات أو حرب في شبه الجزيرة. وحاليا لا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تتسم بالتعقيد والحساسية. ونأمل في أن يولي أعضاء المجلس والأطراف المعنية الأولوية للمصالح العامة لترع السلاح النووي، وصون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وممارسة ضبط النفس، وبذل المزيد من الجهود المفضية إلى تخفيف حدة التوتر، وتجنب الاستفزاز المتبادل، والامتناع عن الإدلاء بأي أقوال والقيام بأي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوترات.

وستواصل الصين العمل من أجل الوصول إلى شبه جزيرة خالية من الأسلحة النووية، وصون سلامها واستقرارها، ومعالجة المسائل من خلال الحوار والتشاور. إن هذا الموقف واضح وحاسم. وتأمل الصين في أن تبذل الأطراف المعنية جهودا متضافرة من أجل اتخاذ إجراءات حقيقية بغية تهئية الظروف لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف بهدف التشارك في صون الحالة العامة للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد زيريهون، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد سيمونوفيتش، على إحاطتهما الإعلاميتين. كما نشكر الرئاسة التشادية على تيسير إدراج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جدول أعمال المجلس.

عليها الضوء في تقرير لجنة التحقيق. إن رسالتنا إلى السلطات في بيونغ يانغ هي الاستماع إلى هذه الشواغل والمشاركة فيها. ومعظم التوصيات الواردة في تقرير اللجنة موجهة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تمتلك القدرة على تحويل حياة شعبها نحو الأفضل. وبدلا من الاستمرار في إنكار وجود انتهاكات لحقوق الإنسان ورفض التعامل مع الشواغل الدولية، نحثهم على قبولها والتصدي لها بجدية.

نحن نشعر بخيبة أمل لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استجابت لقرار اللجنة الثالثة في الآونة الأخيرة بسحب عروضها السابقة بإجراء حوار ودعوتها الموجهة إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بزيارة البلد للمرة الأولى. وتحت المملكة المتحدة الحكومة على إعادة النظر. إذا ما جرى القيام بذلك على نحو كامل وبدون شروط مسبقة، ستكون هذه تحركات إيجابية نحو اتخاذ الخطوة الجريئة المتمثلة في الإقرار بأن هناك مشاكل وبذل جهود حقيقية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

إن أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فرصة سانحة. والمملكة المتحدة، مثل العديد من الدول في المجتمع الدولي، على استعداد لتغيير موقفنا ردا على أي خطوات ملموسة تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ولكن إذا واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاك الالتزامات التي تدين بها لشعبها، فإن المجتمع الدولي سيكون عندئذ مستعدا لاتخاذ المزيد من الخطوات للتعامل مع الحالة. ونحث المجلس على إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين قد أعلنت موقفها تجاه تدخل المجلس في حالة حقوق الإنسان

كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن تتيح المجال للمساءلة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تيسير إمكانية وصول المقرر الخاص إلى البلد وفقا للإطار المرجعي للأمم المتحدة بالنسبة لهذه الإجراءات الخاصة؛ وهو، حرية التنقل وإجراء المقابلات، مع توفير الترتيبات الأمنية للمقرر الخاص، وكذلك للأشخاص الذين يجري معهم المقابلات.

وبالنظر إلى خطورة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نعتقد أن هذه الجلسة الأولى في إطار البند الجديد من بنود جدول الأعمال تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد أيدنا هذه المبادرة في الاجتماع الذي عقده أعضاء مجلس الأمن في إطار صيغة آريا في نيسان/أبريل. ونحن بالتأكيد نأمل أن تتمكن من تكرار ذلك بانتظام.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أشكركم على اتخاذ إجراء بناء على الرسالة (S/2014/872) التي وقع عليها عشرة من أعضاء المجلس من المجموعات الخمس في الأمم المتحدة، والتي تضم رواندا، ويطلب فيها أن تدرج رسميا الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جدول أعمال مجلس الأمن. كما أود أن أشكر مساعدي الأمين العام تايي - بروك زيريهون وإيفان سيمونوفيتش على إحاطاتيهما الإعلاميةيتين.

إن رواندا، بوصفها بلدا عانى أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في عام ١٩٩٤، التي خطط لها وارتكبها النظام الحاكم آنذاك، تُقدّر هذه الجلسات التي تهدف إلى إمعان النظر في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. في أوائل التسعينات، لم تول الأمانة العامة والمجلس الكثير من الاهتمام لجميع الدلائل على الإبادة الجماعية ضد التوتسي برواندا في عام ١٩٩٤. وبالتالي، وبعد ٢٠ عاما، وبوصف رواندا عضوا في المجلس، يجب عليها أن تقف مع الضحايا في الطمأنة بأن

إن شيلي بوصفها أحد البلدان التي أيدت عقد هذه الجلسة، تعتقد أن مناقشة اليوم حسنة التوقيت وضرورية. في بداية العام، أصدرت لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان تقريرها (S/2014/276، المرفق) الذي أكد وجود انتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشكل في حالات كثيرة جرائم ضد الإنسانية. ومن الأهمية بمكان التأكيد على نقاط الاتفاق التي خلص إليها تقرير لجنة التحقيق والمقرر الخاص، فضلا عن قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، التي تشير إلى النتيجة ذاتها - وهي أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطيرة للغاية. كيف ردت بيونغ يانغ على المناقشة بشأن هذا الموضوع؟

لقد رفضتها، مدعية أن ذلك تأمر سياسي وحملة تشهير دولية. حتى أن الحكومة ذكرت كتابة في رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أنها قد تجري تجربة نووية أخرى. وهذا يشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. ومن دواعي القلق البالغ أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير برامجها النووية ونظم إيصالها، بتكلفة باهظة من حيث الناحية الإنسانية لشعبها، وفي إطار نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وهذا يعزز قناعتنا بأنه يتعين علينا اعتماد نهج أوسع نطاقا يتيح لنا المجال لمنع نشوب أي نزاع جديد في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي سيكون له عواقب إقليمية ودولية. وأصبح من الواضح أن النهج الذي اتبعناه حتى الآن غير كاف، وأنه ينبغي ممارسة المزيد من الضغط بشكل جماعي.

ومن الضروري اتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المشار إليها في تقارير الأمين العام والمقرر الخاص ولجنة التحقيق. يجب أن تضع تلك التدابير حدا لمناخ الإفلات من العقاب في جمهورية

مرتبة الجرائم ضد الإنسانية، و”تكشف عن دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر“ (S/2014/276 الفقرة ٨٠).

وفي الوقت نفسه، نعرب عن استيائنا لأنه لم يُسمح للجنة بالدخول إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولأن السلطات المختصة في ذلك البلد لم تعلق على تقرير لجنة التحقيق. ومع ذلك، يشجعنا أن نسمع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أشارت في الآونة الأخيرة إلى الاستعداد للسماح للمقرر الخاص بالدخول إلى إقليمها وقبول المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونأمل أن يتم اغتنام تلك الفرصة.

ونظرا للحالة، ترى رواندا التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٩ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أنه كان من المهم أن ينظر المجلس في المسألة وأن يحصل على المزيد من المعلومات من الأمانة العامة بشأن الحالة وكذلك بشأن آثار الحالة على السلم والأمن الدوليين. وخلال جلسائنا، تبغى دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إبداء آرائها كي يجري حوارا حقيقيا مع المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد تفاهم أفضل، وتحقيق تحسن ملحوظ في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتؤيد رواندا توصيات لجنة التحقيق الرامية إلى تعزيز الحوار بين الكوريتين. ونعتقد أن الحفاظ على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وتسوية النزاعات عن طريق الحوار والتشاور تصب في المصالح المشتركة لجميع الأطراف. ونحث جميع الجهات الفاعلة في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على المشاركة بحسن نية في الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف

المجتمع الدولي، الذي نحن جزء منه، عاقد العزم على التصرف وفقا لمسؤوليته عن الحماية، وهو ملتزم بمحاسبة الجناة.

والركائز الثلاث للمسؤولية عن الحماية، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، تنص على أن المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تقع على عاتق الدولة. وعلى المجتمع الدولي مسؤولية تشجيع الدول ومساعدتها في الاضطلاع بهذه المسؤولية، وعليه مسؤولية استخدام الملائم من الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغير ذلك من الوسائل لحماية السكان من هذه الجرائم. وعندما تحقق دولة بصورة واضحة في حماية سكانها، يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لاتخاذ إجراء جماعي من أجل حماية السكان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يجري حوارا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس تلك الركائز.

وتحيط رواندا تحيط علما مع بالغ القلق بتقرير لجنة التحقيق (S/2014/276، المرفق)، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، وأناط بها ولاية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإبلاغ عن تلك الانتهاكات. ولقد شعرنا بالجزع إزاء النتائج التي خلُصت إليها اللجنة، التي وثقت عدة جرائم، بما في ذلك الإبادة والقتل والاسترقاق والتعذيب والحبس والاعتصاب والإجهاض القسري وأشكال العنف الجنسي الأخرى؛ الاضطهاد على أسس سياسية ودينية وعنصرية وعامة، النقل القسري للسكان، الاختفاء القسري للأشخاص؛ الفعل اللاإنساني المتمثل في التجويع المطول عن عمد؛ ناهيك عن اختطاف المواطنين اليابانيين، بمن فيهم الأطفال، على مدى العقود الماضية. وخلصت اللجنة إلى أن هذه الجرائم ترقى إلى

المسؤولين عن حماية حقوق الكوريين الشماليين يجرمهم بلا رحمة حرمانا كاملا تقريبا من حقهم في حرية الفكر والدين والتعبير والمعلومات وتكوين الجمعيات. الإبادة، والاسترقاق، والتعذيب، والإجهاض القسري والتجويع المطول - وتبدو القائمة بلا نهاية، حيث لا يرى النظام أي ضرب ضروب المعاملة قاسيا أو لاإنسانيا.

وعلى مدى عقود من الزمن، وحتى عندما حصد التجويع الجماعي الآلاف من الأرواح، أعطت الدولة الأولوية للإنفاق العسكري، إذ اهتمت في برنامج سري للأسلحة النووية، وأنتجت واشترت المعدات العسكرية الباهظة الثمن. وأدان مجلس الأمن تجارب الأسلحة النووية التي أجريت في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، فضلا عن عمليات إطلاق الصواريخ والقذائف التسيارية، وجرى التسليم بأنها تهديد واضح ومستمر للسلام والأمن الدوليين. وكما تلاحظ لجنة التحقيق، كان للسعي إلى التحول إلى دولة نووية تداعيات عميقة على توزيع الموارد، مما أثر خصوصا على فئات السكان التي كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي أصلاً.

وبين التقرير بوضوح أن الجرائم ضد الإنسانية يجري ارتكابها والتخطيط لها وتأييدها من أعلى المستويات في حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يقضي السجناء السياسيون وأسرهم نحبهم في السجون ومعسكرات العمل، والحرمان من الغذاء يستخدم للسيطرة على السكان، والأطفال يتوقف نموهم بسبب سوء التغذية، والمساعدات الإنسانية يُمنع وصولها إلى المناطق الأكثر تضررا، والتعذيب يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستجواب. والأشخاص الذين يتمكنون من الفرار غالبا ما يجبرون على العودة قسرا ويواجهون دائما الاضطهاد والتعذيب والإجهاض القسري والاحتجاز التعسفي.

المحادثات السياسية المتوقفة وتحقيق نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن يبقى مجلس الأمن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد نظره، ونود أن نشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة المعنية على الانخراط بصورة إيجابية مع السلطات المختصة في الجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل معالجة المسائل المعلقة جدا والواردة في تقرير لجنة التحقيق.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بناء على طلب عشر دول أعضاء، بما فيها ليتوانيا. كما أود أن أشكر مساعدي الأمين العام تايي - بروك زيرييهون وإيفان سيمونوفيتش على إحاطتيهما الإعلاميتين. ليتوانيا ترحب بهذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شأنها في ذلك شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الذين دعوا إلى عقد هذه الجلسة. ونحن نعتقد أن نطاق وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو المفصل في تقرير لجنة الأمم المتحدة للتحقيق (S/2014/276، المرفق)، يهددان بأن يكون لهما تأثير مزعزع للاستقرار على المنطقة، وعلى صون السلم والأمن الدوليين.

إن قراءة التقرير الذي يزيد عدد صفحاته عن ٣٧٠ صفحة، واستند إلى عمليات بحث وشهادات مستفيضة، مثيرة للقلق البالغ، كما سمعنا من بعض الاقتباسات في وقت سابق خلال هذه الجلسة. فمئات الآلاف لقوا حتفهم، والكثير أكثر غيرهم، على حد تعبير اللجنة، شوهوا جسديا ونفسيا على يد النظام، الذي يسعى إلى السيطرة على كل جانب من جوانب حياة المواطنين وإرهابهم من الداخل. لقد تلاشت مجرد فكرة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، حيث أن

الديمقراطية بالشروع في إجراء تغييرات عميقة من خلال تنفيذ توصيات لجنة التحقيق دون تأخير. وعلى المجلس أن يتابع التقدم المحرز في هذا التنفيذ من خلال عقد جلسات إحاطة منتظمة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص في مجلس الأمن.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تاي - بروك زيريهون، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، على إحاطتهما الإعلاميتين.

لا أود أن أكرر محتويات التقرير المعروض على المجلس (S/2014/276، المرفق)، ولكن سوف أشرح موقف الأرجنتين بشأن هذه المسألة.

تتابع الأرجنتين بقلق بالغ الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد صوتت لصالح كل القرارات التي اتخذتها المحافل المختصة، مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة، بما في ذلك القرارين الأخيرين ٢٥/٢٥ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان و ١٨٨/٦٩ للجمعية العامة. وكلاهما يدين بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان التي ارتكبت وترتكب في ذلك البلد. ومع ذلك، نود التأكيد على أن الأرجنتين تعتبر إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن أمر استثنائي.

وترى الأرجنتين أن على مجلس الأمن أن ينفذ ولايته المحددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، استجابة لرؤية استراتيجية لتحديد واضح للمهام بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة. وبذلك، ينص الميثاق على مسؤولية مجلس الأمن عن معالجة المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. وليس من المفيد لعمل منظومة الأمم المتحدة على نحو سليم وفعال أن يوسع مجلس الأمن نطاق عمله. والقرار الاستثنائي الذي اتخذ اليوم، بناء على توصيات سابقة لمجلس حقوق الإنسان

ونحيط علماً بالإشارات الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول استعدادها للنظر في إجراء حوارات بشأن حقوق الإنسان مع المحاورين الدوليين، والتعاون الفني مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وزيارة المقرر الخاص للبلد. غير أننا نشعر بخيبة أمل بعد علمنا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تراجعت عن تلك الإشارات. ونحث ذلك البلد على الانخراط مع المجتمع الدولي، والسماح بالوصول دون عوائق للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، والبدء في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق.

مع ذلك، وطالما استمرت حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التدهور، من المهم التأكد من أن المجتمع الدولي يدرك مسؤوليته عن حماية السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي فشلت فيه حكومته عمداً وبوضوح شديد. وفي هذا الصدد، ترحب ليتوانيا باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨٨/٦٩ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتقديم تقرير لجنة التحقيق إلى مجلس الأمن مؤخراً. ونحث المجلس أيضاً على متابعة توصيات الجمعية العامة واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان المساءلة، بما في ذلك من خلال النظر في إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية، والنظر في نطاق فرض جزاءات محددة الهدف وفعالة ضد من يبدو أنهم يتحملون النصيب الأكبر من المسؤولية عن الأفعال التي قالت اللجنة إنها قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وختاماً، اسمحوا لي أن أكرر النتيجة التي خلصت إليها لجنة التحقيق من أن الجرائم ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستستمر مادامت السياسات والمؤسسات وأنماط الإفلات من العقاب باقية في مكانها. ولذلك، ينبغي أن يستمر مجلس الأمن في مطالبة سلطات جمهورية كوريا الشعبية

والجمعية العامة، ينبغي ألا يشكل سابقة للتشجيع على تمديد هذه الممارسة.

مع ذلك، وكما فعلت الأرجنتين في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تعرب عن قلقها إزاء ما خلصت إليه لجنة التحقيق بشأن الانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت وترتكب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما نأسف له. ويقلقنا أيضاً الاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة بأن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت.

في الوقت نفسه، فقد أكدت الأرجنتين في المجلس وفي مختلف المحافل أننا نشعر بالقلق إزاء التهديد الذي يشكله البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستقرار شبه الجزيرة والمنطقة، وآثارهما على السلم والأمن الدوليين. وهذه الحالات تذكرنا بأهمية الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات السياسية، وبالتالي فإننا نحث جميع الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن، على مضاعفة جهودها من أجل استئناف الحوار بهدف التوصل إلى حل نهائي لهذه المسألة، وإعلان شبه الجزيرة منطقة خالية من الأسلحة النووية باعتبارها مسألة ذات أولوية. ونؤكد من جديد أيضاً أن على حكومة ذلك البلد حماية وضمان حقوق الإنسان لشعبها.

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أننا نعارض المبادرة بعقد هذه الجلسة. ونعتقد أنه يمكن أن يكون لها آثار سلبية من حيث الحفاظ على فعالية عمل مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

إن المجلس كثيراً ما ينتقد لانخراطه على نحو متزايد في مسائل لا صلة لها بولايته. واليوم، وفرنا سبباً آخر للانتقادات من هذا القبيل. فقضايا حقوق الإنسان ينبغي ألا تعالج هنا بل في مجلس حقوق الإنسان، تلك الهيئة التي أنشئت، بمشاركة فعالة من جانب العديد من أعضاء مجلس الأمن، لمناقشة تلك

القضايا تحديداً، وتوفرت لها الصلاحيات والخبرات الضرورية لتحقيق تلك الغاية.

أخيراً، وغني عن القول، إن مناقشة اليوم من الأرجح أنها لن تعزز الحوار الدولي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن هذا الموضوع، والذي كانت سلطاتها قد أبدت استعدادها للاشتراك فيه.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة التشادية على عقد هذه الجلسة اليوم بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما نشكر السيد زيرييهون والسيد سيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومن المؤسف أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة مسائل حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدار عدة سنوات، ما فتئت الحالة تزداد تدهوراً، وهو ما يستدعي انتباه مجلس الأمن في نهاية المطاف. وفي وقت سابق من هذا العام، أصدرت لجنة التحقيق تقريرها المرجعي (S/2014/276، المرفق)، الأمر الذي أثار الوعي الدولي بشأن خطورة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبعد صدور التقرير، تعاملنا في الأمم المتحدة مع هذه القضية في مجلس حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة.

في حين اتخذت الجمعية العامة قرارات متعددة منذ عام ٢٠٠٥ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كان قرار هذا العام ١٨٨/٦٩ فريداً من نوعه، حيث تضمن توصيات بشأن دور المجلس في تلك الجهود. ولذلك، كان قرار المجلس بإدراج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جدول أعماله نقطة انطلاق ضرورية لمزيد من المناقشة والمشاركة. وهذه المشاركة بالغة الأهمية، إذ

في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. وفي هذا السياق، تعمل جمهورية كوريا بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتقديم المساعدة إلى الشعب الكوري الشمالي. وسنضاعف هذه الجهود في السنوات المقبلة. ونحث السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان هناك. وبما أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سبق وأن أعربت عن استعدادها للقيام بذلك، يحدونا الأمل أن تبدأ ببرنامج العمل مع المجتمع الدولي من خلال الحوار بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومن خلال التعاون التقني مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي الختام، تأمل جمهورية كوريا أن يواصل المجلس الاضطلاع بدور حيوي في ضمان أن يتمكن شعب كوريا الشمالية في نهاية المطاف من التمتع بحقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية غير القابلة للتصرف.

لربما كان يباين في هذه الجلسة آخر مهمة لي في المجلس. عندما وصلنا إلى المجلس لأول مرة قبل عامين، كانت واحدة من أولى القضايا التي تناولناها المسائل المتعلقة بقذائف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرنامجهما النووي. وفي المجلس، تعامل بلدي مع العديد من القضايا التي لم تكن طرفاً فيها، وذلك بغية الإسهام في أعمال المجلس. غير أن فترة عضويتنا في المجلس بدأت بالمسألة الكورية الشمالية وها هي، بطريقة أو بأخرى، تنتهي بها.

ولا بد أن الأمر مجرد مصادفة، ولكنني أقول ذلك بقلب يعتصره الألم لأن أبناء الشعب الكوري الشمالي لهم مكانة خاصة في قلوب الكوريين الجنوبيين. فالملايين من الكوريين الجنوبيين لا يزال أفراد من أسرهم يعيشون في الشمال، على

غدونا نفهم الآن أن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترتكب بشكل منهجي وعلى نطاق واسع وأنها لا تسبب معاناة جماعية بين الكوريين الشماليين فحسب، بل إنها تشكل خطراً على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي أيضاً.

وقد اتخذ المجلس التدابير الضرورية في حالات أخرى في الماضي ارتكبت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع بما يكفي لكي تشكل تهديداً للسلام والأمن. وبالمثل، يتعين على المجلس إيلاء الاهتمام الواجب للحالة الخطيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على الاستنتاج الذي خلصت إليه لجنة التحقيق من أن العديد من الانتهاكات التي تم رصدها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تصل إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وأوصت أيضاً بأن يضطلع المجلس بدور حاسم في ضمان المساءلة، بما في ذلك من خلال النظر في إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تخطط حكومة بلدي علماً بجدية بالإعلان الصادر عن حكومة الولايات المتحدة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر والذي أفاد بأن كوريا الشمالية شنت هجوماً إلكترونياً على شركة Sony Pictures Entertainment ووجهت تهديدات إلى دور العرض السينمائي، وهو ما ورد ذكره أيضاً في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد زيريهون في وقت سابق. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن بالغ القلق إزاء هذه الأعمال التي تقوض على نحو خطير انفتاح وأمن الفضاء الإلكتروني وتزيد من حدة التوتر الدولي.

ونعتقد أن معالجة قضية حقوق الإنسان في كوريا الشمالية أمر حيوي، ليس لتعزيز حقوق الإنسان بوصفها قيمة عالمية فحسب، ولكن أيضاً لصون السلام والاستقرار

ارتكبتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتواصل ارتكابها. ويشمل ذلك، في العديد من الحالات، انتهاكات تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وحسبما أفاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الانتهاكات تشكل، بحكم طابعها، جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي للبلد. ونتيجة لذلك، فإن لجنة التحقيق توصي المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونعرب نحن أيضاً عن قلقنا العميق إزاء خطورة الحالة، إذا ثبت أن المعلومات الواردة في التقرير لها سند من الواقع. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد رفضت التقرير المذكور، ومنعت اللجنة من الدخول لإجراء تحقيقها. وفي ضوء القيود المفروضة، من الواضح أن أعضاء اللجنة لم يكن لديهم الحرية اللازمة ليدرسوا بالتفصيل البيانات الواردة في التقرير، على الرغم من أنهم أجروا العديد من المقابلات مع مواطنين كوريين شماليين خارج كوريا الشمالية. وتحديدًا، فقد تم إجراء مقابلات مع ٤٨٠ شخصاً في سياق إعداد التقرير.

ومن جانبنا، فإننا ندعو إلى توخي الحذر لتجنب تسييس المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما عندما نعلم أنه في سياق بعض الحالات التي شهدت ولا تزال تشهد ارتكاب انتهاكات جسيمة وصارخة لحقوق الإنسان، افتقر المجتمع الدولي إلى الشجاعة ولو حتى للإبلاغ عنها بنفس القدر. فكيف يمكن للمرء أن يفسر هذه المعايير المزدوجة؟ وهناك العديد من الأمثلة التي تبين الأخطاء التي ارتكبتها المجلس في الماضي في اتخاذ قرارات متسرعة استناداً إلى بعض التقارير. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ظلت قائمة طوال تاريخ

الرغم من أننا لا نسمع منهم مطلقاً، وعلى الرغم من أن ألم الانفصال أصبح الآن حقيقة قاسية من حقائق الحياة. ونحن نعلم أنهم هناك على بعد بضع مئات الكيلومترات فقط من المكان الذي نعيش فيه. ولا يمكننا أن نقرأ الوصف الوارد في تقرير لجنة التحقيق دون أن تنفطر قلوبنا. ولا يمكننا أن نشاهد مقاطع الفيديو الواردة من كوريا الشمالية دون أن نجفل أمام كل مشهد. ولا يمكننا الاستماع إلى قصص المنشقين من كوريا الشمالية دون أن نشاطرهم دموعهم ودون أن نشعر كما لو أننا كنا هناك معهم نعاني من هذه المآسي.

وبينما نغادر المجلس في نهاية المناقشة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نفعل ذلك ولدينا أمنية قوية. وتتمثل هذه الأمنية القوية في تحسن حالة أبناء شعب كوريا الشمالية، أشقائنا وشقيقاتنا الأبرياء، الموجودين في الشوارع وفي الريف وفي معسكرات الاعتقال، والذين يعانون بلا داع. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يأتي يوم في المستقبل، عندما نلقي نظرة على ما قمنا به اليوم، وسيكون بوسعنا القول إننا فعلنا الشيء الصحيح من أجل شعب كوريا الشمالية، ومن أجل حياة كل رجل وامرأة وولد وبنت، يتمتعون بنفس حقوق الإنسان التي نتمتع بها نحن جميعاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية ممثلاً لتشاد.

أشكر أنا أيضاً السيد تاي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد إيفان شيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطتهما الإعلاميتين.

يكشف تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (S/2014/276، المرفق)، كما ذكر الكثيرون منا، عن حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ذلك البلد. ويصف التقرير الانتهاكات المنهجية والصارخة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي

البلد. وإذا كان الحال كذلك، فإننا عندئذ نتساءل عن أسباب عدم إيلاء المجتمع الدولي اهتماما للحالة خلال تلك الفترة. وفي الختام، فإننا ندعو البلدان التي لها نفوذ على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المساعدة في توضيح الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ذلك البلد، وتشجيعه على السماح للمحققين المستقلين بدخول البلد والخروج منه بحرية. وسيرا على هذا المنوال، فإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى قطع التزام بإجراء حوار صريح ومباشر مع المجتمع الدولي وبلدان المنطقة. استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.